الصراعات الجيوسياسية وتأثيرها على مستقبل الأمن المجتمعي والسلام في العراق: دراسة في الابعاد الإقليمية والدولية

د.محمد ميسر فتحي
مدرس / كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل
mohamed_myaser@yahoo.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٧/٣٠ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٨/٥

مستخلص البحث

أخذت ظاهرة الصراعات الجيوسياسية تطغى على المشهد الدولي والإقليمي لا سيما في منطقة الشرق الاوسط، حتى اصبح لتلك الصراعات تأثيرها السلبي على واقع ومستقبل الأمن المجتمعي والسلام في العراق. ومما لا شك فيه، ان الأمن المجتمعي والسلام يعدّ نتيجة لمجموعة واسعة من القيم والمبادئ، وهو الركيزة الاساسية لبناء الدول وضمان مستقبلها، ولا يمكن تحقيق الأمن المجتمعي والسلام في دولة دون أخرى؛ لان اضطراب الأمن والسلام في دولة ما ينعكس سلباً على بقية دول الإقليم الجيوبولتيكي، تبعاً لمعادلة التأثير والتأثر.

إن ارتفاع شدة الصراعات الجيوسياسية بين القوى الدولية والاقليمية وتزايد التنافس الدولي على تحقيق المصالح الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية في الشرق الاوسط أدى إلى تصاعد النزاعات الفئوية "العرقية والعنصرية والطائفية والجيوسياسية" بصور وأشكال متعددة في مجتمعات الدول الضعيفة فيه، التي انعكست على واقع الأمن المجتمعي والسلام في العراق ومستقبله ايضاً، ولضمان مستقبل اكثر امناً وسلاماً يتحتم على العراق التخلي عن سياسة الاندماج الكامل في بيئته الاقليمية والدولية والتحول نحو الانفتاح الجزئي لإعادة ترتيب أولوياته وبناء قدراته، ثم الاتجاه نحو التعاون المرتكز على الاعتماد المتبادل بعدّه قوى استراتيجية موازنة للقوى الاقليمية الاخرى.

الكلمات المفتاحية: الصراعات الجيوسياسية الاقليمية والدولية، السلام والصراع، مستقبل الأمن المجتمعي والسلام في العراق.

Geopolitical Conflicts and Their Impact on Future of the Community Security and the Peace in Iraq – A Study in the Regional and International Dimensions

Dr. Mohamed Mayser Fathi
Lecturer/ Faculty of Political Science - University of Mosul
Mohamed_myaser@yahoo.com

Abstract

The phenomenon of geopolitical conflicts started dominating the international and regional scene, especially in the Middle East, and the negative impact of these conflicts affected the reality and the future of community security and peace in Iraq. There is no doubt, that community security and peace are the results of a wide range of values and principles, which are the fundamental pillar of the progress of States and guarantee their future. Community security and peace can not be achieved in one state except other, because the disturbance of peace in a country will be reflected negatively on the rest of the geopolitical region, according to the affecting and affected equation.

The rise in geopolitical conflicts between the international and regional powers and the increasing of the international competition for the geopolitical and geostrategic interests in the Middle East have led to escalating factional, 'racial, sectarian and geopolitical conflicts' in various forms and pictures in the societies of weak states which reflected the reality and the future of the community peace and security in Iraq as well. Therefore, to ensure a safer and more peaceful future, Iraq has to give up its policy of full integration within the regional and international environment, and shifting towards partial openness to rearrange its priorities, and to build its capacity. Furthermore, moving towards cooperation as a strategic balancing force of the other regional powers.

Keywords: the regional and international geopolitical conflicts, the peace and conflict, future of the community security and peace in Iraq.

المقدمة

ان ظـاهرة الصـراعات الجيوسياسـية وفـرض الارادات والتجاذبـات اخـذت تطغى على المشهد الدولي والاقليمي لا سيما الشرق الاوسط، حتى اصبحت تلك الصـراعات اشـبه بـالاهتزازات الارتداديـة التـي تتـرك تأثيرهـا السـلبي علـى واقـع ومستقبل الأمن المجتمعي والسلام في العراق وفي جميع الدول الضعيفة الاخرى، مع تباين مستوى التأثير والتأثر بها.

ومما لا شك فيه، ان الأمن المجتمعي والسلام هو الركيزة الاساسية لبناء دول متقدمة وعاملاً رئيساً في رقيّها وتطورها، ويشكل تحققهما حافزاً للأبداع والانطلاق نحو المستقبل، ويتحقق ذلك بالإيمان بالثوابت الوطنية التي توحّد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، في سبيل الوصول إلى الاهداف والغايات التي تندرج فيها القيم والمثل العليا وتعزيز العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار. كما إن السلام ليس مجرد كلمة، بل هو معطى ونتيجة لمجموعة واسعة من القيم والمبادئ، ومن دون السلام تنعدم القيم والمبادئ وجميع أسباب الرخاء، وتتراجع كل فرص التقدم، ولا يمكن تحقيق السلام في دولة دون أخرى لان اضطراب السلام في دولة ما ينعكس على بقية دول الإقليم الجيوبولتيكي، تبعاً لمعادلة التأثير والتأثر.

كمـا إن تزايـد الصـراعات الجيوسياسـية بـين القـوى الدوليـة والاقليميـة وتزايـد التنـافس الـدولي علـى تحقيـق المصـالح الجيوبولتيكيـة والجيواسـتراتيجية فـي الشـرق الاوسـط مـن جهـة، فضـلاً عـن تصـاعد النزاعـات الفئويـة "العرقيـة والعنصـرية والطائفية والسياسية" في مجتمعات الدول الضعيفة من جهة ثانية، ما ادى الى تأثرها لاسيما العراق بتلك الصراعات والأزمات المتعددة التي ادت الى انعدام الأمـن المجتمعـي والسـلام فيـه، فضـلاً عـن هشاشـة نظامـه السياسـي وبنيتـه المؤسساتية. وما شهده الشرق الاوسط من ازمات لا سيما بعد التغيير السياسي الذي مرت به تلك الدول وما تزال تعاني من تأثيراته السلبية الى حد الان في

سوريا وليبيا واليمن، ونتيجة لذلك اصبح الأمن المجتمعي وتحقيق السلام الهاجس الأكبر لشعوب تلك الدول ومطلباً اساسياً لتحقيق التقدم وبناء المستقبل بشكل عام وفي العراق ضمن منظومته الاقليمية بشكل خاص.

أهمية البحث: يمر العراق بتجاذبات وصراعات واختلالات جيوسياسية متعددة في ظل التدخلات الدولية والإقليمية، دفعته الى خوض حرب وجود تستنزف موارده وتساهم في عدم استقراره، وتهدد امنه المجتمعي، حتى أصبح من الصعب حل مشاكله دون النظر الى بيئته الإقليمية والدولية المتقدة بالحروب والنزاعات والفوضى، لا سيما التحولات والمتغيرات والصراعات الجيوسياسية المتصدعة بعد ان أصبح الإرهاب أداة سياسية فاعلة لتحقيق المصالح الاستراتيجية الدولية والإقليمية.

إشكالية البحث: تعد هذه الدراسة مساهمة للبحث في إشكالية الصراعات الجيوسياسية الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على الأمن المجتمعي وبناء السلام في العراق وانعكاسها على مستقبله؟.

فرضية البحث: تنطلق فرضيتنا من فكرة مفادها، أن هناك علاقة طردية بين واقع الأمن المجتمعي والسلام في العراق وبين الصراعات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، فكلما زادت الصراعات الجيوسياسية الإقليمية والدولية زادت الازمات والمشاكل التي تهدد الأمن والسلام في العراق، وكلما تراجع مستوى الصراعات داخل الدول الإقليمية للعراق او تخلي القوى الدولية عن التدخل في العراق، أدى ذلك الى انخفاض مستوى الازمات والتهديدات والاتجاه نحو الاستقرار وتحقق الأمن المجتمعي والسلام فيه. إذ إن تراجع السلام والأمن المجتمعي العراقي لم يكن نتيجة لطبيعة الحياة الاجتماعية فيه فقط؛ وانما بسبب تأثير الصراعات الجيوسياسية الإقليمية وتدخل القوى الدولية فيه واثارة الصراعات والعنف ودعم أطراف وجهات على حساب بقية فئات المجتمع.

ولحل إشكالية البحث واثبات فرضيته نقدم التساؤلات الفرعية الاتية:

- ماهية الأمن المجتمعي والسلام وتهديداتهما في العراق؟
- ماهي أوجه العلاقة بين الصراعات الجيوسياسية وتراجع الأمن المجتمعي والسلام في العراق؟
- ما مدى تأثير الصراعات الجيوسياسية الإقليمية والدولية على مستقبل الأمن المجتمعي وبناء السلام في العراق؟

مناهج البحث: ضمن اطار البحث ومتطلباته، اتجهنا الى اعتماد المنهج الوصفي–التحليلي لتحديد مصطلحات الدراسة وخصائصها، فضلاً عن منهج دراسة الحالة والمنهج الوظيفي لدراسة حالة الأمن والسلام في العراق وتحديد مدى تأثره بالصراعات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، كما اعتمدنا المنهج الاحتمالي–الاستشرافي المستقبلي لصياغة سيناريوهات واحتمالات مستقبل الأمن المجتمعي وبناء السلام في العراق.

هيكلية البحث: قسمنا هذا البحث على عدة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، كما يأتي:–

المحور الأول: الأمن المجتمعي وبناء السلام

المحور الثاني: اختلالات الأمن المجتمعي ومرتكزات السلام في العراق

المحور الثالث: الصراعات الجيوسياسية الإقليمية والدولية وانعكاسها على العراق

المحور الرابع: رؤية في مستقبل الأمن والسلام في العراق

المحور الأول: الأمن المجتمعي وبناء السلام

❖ مفهوم الأمن المجتمعي

عدّ مفهوم الأمن أحد المفاهيم التي تتشعب دلالتها، إذ يتسع هذا المفهوم ليشمل مضامين متعددة تتداخل مع شتى أنظمة الحياة المجتمعية، ليشمل الأمن الإنساني، والأمن المجتمعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الفكري، والأمن المرتبط بالقضاء وتحقيق العدل. رغم عدم وجود تعريف محدد للأمن المجتمعي لارتباط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى كالسلام والتعايش الاجتماعي، ويمتد إلى الجانب النفسي للفرد وإحساسه بأن علاقته بالآخرين إنما هي علاقة أمن وتعاون تشكل نقطة الارتكاز في تحقيق الأمن والسلام في المجتمع، كما إن ديمومته واستمراريته لا تقل أهمية عن توفره. وبمعنى آخر فإن السعي لتحقيق الأمن المجتمعي لا بد أن يرادفه سعي لتوفير أليات ضمانه ليكون وضعاً مستقراً ودائماً. (١)

إن دراسة الأمن المجتمعي والسلام لا يعني انهما منفصلين عن بعضهما؛ وذلك لأنهما يرتبطان بالمجتمع ومكوناته، وأن تحقيق الأمن (وظيفة) يقوم بها جميع فئات المجتمع بالمشاركة مع الدولة والنظام السياسي، مما يعني أن الأمن الحقيقي هو أمن مجتمعي، فالمجتمع هو الذي يحقق الأمن لنفسه وبنفسه، إن الأمن الذي تسعي الدولة لتحقيقه هو أمنها الوطني.(٢)

وفي السياق ذاته ، نجد ان السلام الاجتماعي هو نتيجة للأمن المجتمعي ذلك لأنه في ظل الأمن المجتمعي تترسخ حالة السلام، وبمعنى أدق فإن استعداد أفراد المجتمع للتعايش معاً، ورغبتهم في التعاون مع بعضهم ينتج حالة من السلام الاجتماعي، ويتركز دور الدولة في الحافظ على النظام الاجتماعي من أي تهديدات تنتج من المدافعة لتحقيق المصالح بين الفئات المكونة للمجتمع، ولكن عندما تصبح الدولة خارج عن المجتمع أو كيان مستقل عنه فإن التعارض بين أمنها وأمن المجتمع قد يؤدي الى اضطراب في الحياة الاجتماعية كما إن رؤيتها

لتحقيق السلام الاجتماعي ربما لا تكون هي رؤية المجتمع لتحقيق أمنه وسلامته.(٣)

ومن أهم المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد مفهوم الأمن، القرآن الكريم وما تضمن من آيات تحمل هذا المعنى العميق، قوله تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) (٤). ويأتي الأمن المجتمعي، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بانه مفهومٌ يسعى إلى تفعيل نماذج الأمن البشري والتنمية البشرية وبناء الدولة على المستوى المحلي، وأن تكون المجتمعات وأعضاءها "متحررين من الخوف". كذلك، فإن التعريف المعاصر الأوسع يشمل أيضا العمل على نطاق أوسع من القضايا الاجتماعية لضمان "التحرر من العوز" وسلامة المجتمع وأمن المواطن بالتأكيد على الجانب المجتمعي، الذي يؤكد على احتضان كل من الثقافات والسياقات "ذات المنحى الفردي".(٥)

وفي معنى اخر ينظر الى الأمن المجتمعي بانه مرادف لبقاء الهوية، فهو قدرة المجتمع على الاستمرار في الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية وحماية كيان الدولة من الانقسامات الإثنية والطائفية وغيرها بفعل أزمة الهوية، وفي غياب الأمن المجتمعي يحصل ما يسميه بوزان "Buzan" المأزق الأمني المجتمعي "Societal Security Dilemma"، الذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين والعرق..، وما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، كالأكراد في تركيا والآشوريين والتركمان في العراق والتوتسي في بوروندي، فالتفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات الاجتماعية مع الآخر.(٦)

❖ **في معنى السلام**

احتوى السلام في القران الكريم على معاني عدة، فقد ورد بمعنى السلامة من الشر والخوف، والدخول في الصلح، من ذلك قوله سبحانه وتعالى: (قيل يا نوح اهبط بسلام منا) أي: بسلامة وأمن[٧]، وقوله سبحانه وتعالى: (ادخلوها بسلام آمنين) أي سالمين من عقاب الله[٨]، ويقول الله سبحانه وتعالى:(وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)، أي الدخول في السلام والاتفاق[٩]. فالسلام هو الأصل في العلاقات بين الأشخاص والمجتمعات الإنسانية والدول، وهو تشريعٌ إلهيٌ يحاكي الفطرة السليمة للإنسان، لأن الأصل في الحياة هو السلام، والبحث عن أسباب الأمن والاستقرار والرخاء، والبعد عن كل ما يؤدي الى الصراع.[١٠]

وقد عرف السلامُ لُغةَ بانه: الصّلح والمُهادنة، وضدّه الحرب، وقد سُمّيَ سلامًا لأنه تحصل به سلامةٌ من القِتال وتبعاته، وكلمة السِلم تحمل ذات المعنى، أي الصلح والمهادنة، ويُنظر لَهُ أنّهُ الوِفاق، والانسجام، ويعرَف السلام اصطلاحاً انه غياب الاضطرابات العنيفة، مثل الحروب والنزاعات التي تهدد امن وطمأنينة المجتمع، ولا يعني وجود السلام عدم التنافس بين المجتمع في الحملات الانتخابية وضمان مصالحهم دون الاضرار بغيرهم، والدولة التي تعيش حالة سلام تعدّ دولة شرعية، وأنّ حكومتها حكومَة مدنيّة، توفر حالةٍ من الاستقرار المحلي فضلاً عن الاتزان والتعاون في العلاقات الخارجيّة.[١١] (لاحظ الشكل رقم ١)

كذلك يحمل السلام معنى تحقيق العدالة المجتمعية في توزيع الثروة والتنمية المستدامة، فالسلام فيه حقنٌ للدماء، وإيقافٌ ما يهدد الأمن والاستقرار، مما يتيح للشعوب أن تفرّغ طاقتها للعلم والتقدم، بدل أن توجه طاقاتها للتسليح والحروب والقتل والدمار. ويذكر ان هناك مراحل ثلاث لاستعادة او تحقيق السلام وتطبيقه في المجتمعات التي تعاني من فقدانه، وهي[١٢]:

– صنع السلام Peace making: وهو مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق تفاوضي.

– حفظ السلام Peacekeeping: وهو منع أطراف النزاع من الاقتتال فيما بينها.

– بناء السلام Peace building: ياتي بعد انتهاء الصراع وتعزيز قيم السلام في المجتمع.

الشكل رقم –١–

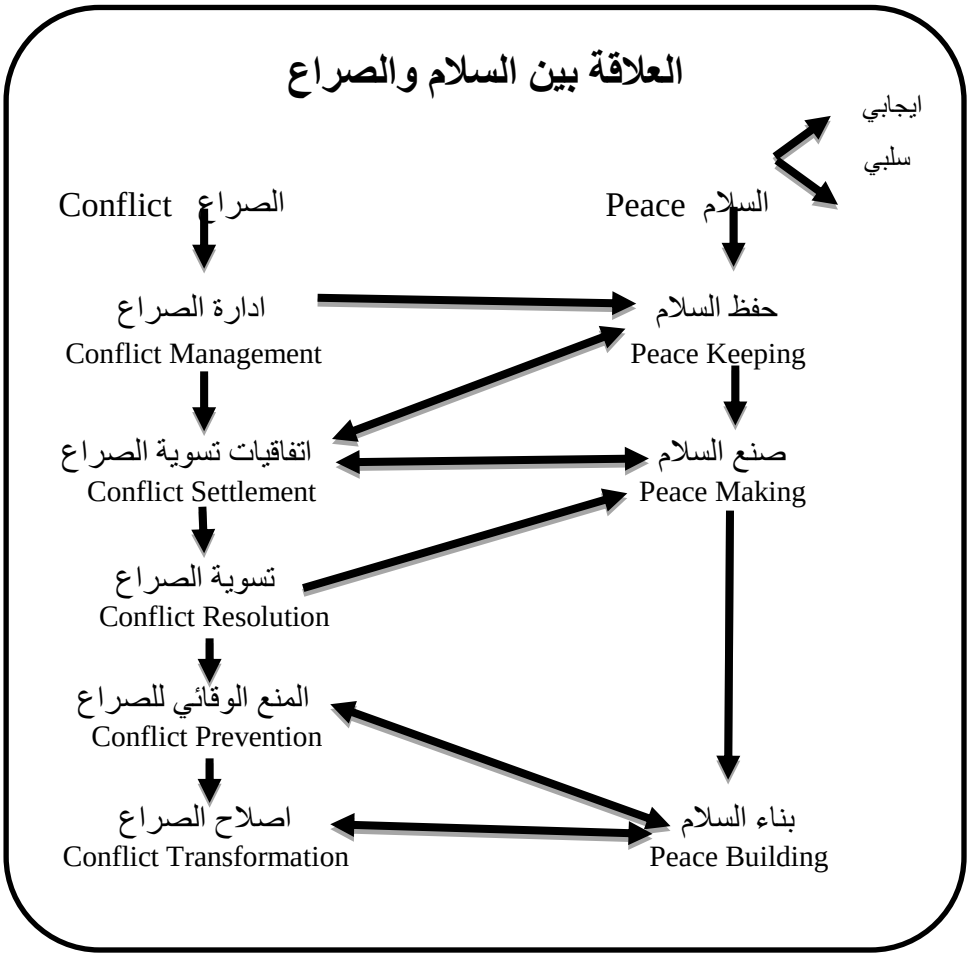

المصدر: سامي ابراهيم الخزندار، ادارة الصراعات وفض المنازعات، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، قطر، ٢٠١٤، ص ٨٦.

ويشير مفهوم بناء السلام ضمن منظومة الأمم المتحدة إلى الجهود الرامية لمساعدة البلدان والمناطق في الانتقال من مرحلة الحرب والصراع إلى مرحلة السلام، والحد من مخاطر عودتها إلى الصراع عبر تعزيز القدرات الوطنية لإدارة

الصراع، وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة (كما موضح في الشكل اعلاه). ويعد بناء سلام دائم في المجتمعات التي مزقتها الحروب هو من بين التحديات الأكثر صعوبة التي تواجهه السلم والأمن العالميين. كما يتطلب بناء السلام استمرار الدعم الدولي للجهود الوطنية عبر مجموعة واسعة من الأنشطة – كمراقبة وقف إطلاق النار، وتسريح وإعادة دمج المقاتلين، والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين، والمساعدة في تنظيم ومراقبة الانتخابات لتشكيل حكومة جديدة، ودعم إصلاح قطاع العدالة والأمن، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتفعيل المصالحة المجتمعية.(١٣)

❖ **في معنى المجتمع التعددي:**

ان المجتمعات التعددية التي كانت ترزح تحت الاستعمار والاحتلال وفُرضت عليها سياسات وثقافات ولغات مختلفة وبعد ان حصلت على إستقلالها، عاشت انقسامات اجتماعية متعددة، قيدت من قدرتها على الانتقال إلى الدولة– الأمة. كما تميزت هذه المجتمعات بالتنوع الثقافي وسيطرة إحدى فئات السلطة على المجموعات الأخرى، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يمكن النظر إليها بوصفها مجتمعاً تعددياً شأنها شأن اغلب الدول العربية التي نالت استقلالها حديثاً، كما إن المجموعات الثقافية المختلفة مواجهة بين خيار التذويب في المجتمعات الأخرى أو الحفاظ على خصائصها وهويتها الثقافية في علاقات الهيمنة مع المجموعات الثقافية الأخرى وعلى هذا الأساس فإن الدولة في المجتمع التعددي الموحد هي التعبير عن وحدة الأُمة وتلاحمها، في حين أن الدولة في المجتمع التعددي المنظم هي الممثل السياسي للمجموعة الحاكمة. (١٤)

❖ **اسس مرتكزات السلام والأمن المجتمعي**

تنطوي مرتكزات الأمن المجتمعي على القواعد والدعامات والآليات التي تستخدمها الدولة في إدارة الصراعات والازمات التي تهدد وحدتها المجتمعية واستقلالها واستقرارها السياسي ومنع تدخل الدول الاخرى في شؤنها. ويرتكز الأمن المجتمعي على مقومات محلية ودولية، تعد الأسس التي ينشأ منها الأمن في مختلف الجوانب، ومن اهم تلك المقومات ما يأتي:

أولاً: المرتكزات المجتمعية-المحلية:-[١٥] **(لاحظ الشكل رقم٢)**

١. **الحقوق والحريات:** تعّد الحقوق والحريات من اهم اسس ومعايير قياس مستوى السلام والأمن المجتمعي المتحقق وحماية التنوع الاجتماعي انطلاقاً من مبدأ عالمية حقوق الإنسان.

٢. **التكافل الاجتماعي:** هناك نوعين من المجتمعات، الأول تسوده المحبة والأمن والاستقرار والثاني مجتمع مفكك كل فرد فيه يعيش على حساب الأخر، وفي هذا المجتمع لايمكن تحقيق الأمن المجتمعي دون تحقيق عنصر التكافل الاجتماعي.

٣. **التسامح ونبذ العنف:** ليس هناك ما يهدد الأمن الاجتماعي اكثر من خطاب الكراهية والتحريض على العنف واستخدام القوة بدلاً من العودة إلى القانون، وقد انتشر العنف في المجتمعات بسبب انحسار حالة التسامح، ومما لا شك فيه، ان ظاهرة العنف أكثر ما تتفشى في المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل والتطرف.

٤. **التعايش:** هو إحساس كل فرد في المجتمع أنه لا يعيش لوحده بل يعيش مع الجمع، فلابد من بناء قواعد سليمة للعلاقة معهم تقوم على أسس من القيم الإنسانية تدفع بفئات المجتمع نحو الاندماج في بوتقة واحدة، وتخطي حالة الصراع والازمة المجتمعية، ويصبح الفرد منتمياً إلى المجتمع ويسلك سلوكه، مع الاحتفاظ بشخصيته وحقوقه.

٥. **المواطنة:** ان الانتماء إلى الوطن ركن أساس في الحياة الاجتماعية، بدون هذا الانتماء يصبح الإنسان بدون انتماء، فهو مسألة ضرورية لتكوين العلاقات بين أبناء المجتمع الواحد. وينشأ من الانتماء إلى الوطن شعور غامر بأن الوطن هو بيته وداره وانه مسؤول عن سلامته وأمنه ورفاهيته وديموميته، عندما يتولد هذا الانتماء يصبح الفرد جزءً من الكل، بما يعزز مشاعر الثقة المسؤولية ازاء الوطن والمجتمع والتفاني في خدمتهم.

٦. **الحكم الرشيد:** ان الحفاظ على السلام والأمن المجتمعي في أي دولة يحتاج إلى حكم رشيد Good Governance الذي يضم مجموعة من المرتكزات الأساسية، هي:

أ: **المساءلة Accountability** وتعنى تقديم كشف حساب عن تصرف ما. وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم والمحاسبة، عبر تفعيل دور المؤسسات السياسية، والمؤسسات الرقابية، والصحافة، ومنظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوي النزاهة في مختلف مؤسسات الدولة.

ب: **الشفافية Transparency:** وتعنى العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع، وتساعد الشفافية في تداول المعلومات على تحقيق العدالة والمساواة عبر تقديم الحقائق للمجتمع.

جـ: **التمكين Empowerment:** ويعنى توسيع قدرات الأفراد، ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يعيشونها.

د: **المشاركة Participation** : وتأخذ عدة صور، منها المشاركة في العملية السياسية والمشاركة المجتمعية.

هـ: **مكافحة الفساد Anti-Corruption:** ويعنى سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب خاصة. ويتم عبر شراء الولاء، وتجنيد التابعين، وحشد الأنصار، وبناء قاعدة التأييد، وشخصنة الخدمات والمصالح، وهو ما يتسبب –بالضرورة–في إحداث فجوة حقيقية بين الأغنياء والفقراء في

المجتمع، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوي التوتر المجتمعي، ولجوء بعض فئاته إلى العنف، ويكونون فاقدين للثقة ويتأثرون بسرعة بالازمات الخارجية.(١٦)

و: **المساواة والاندماج المجتمعي Equality and community integration:** وتتمثل في حق جميع المواطنين في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين اوضاعهم دون تمييز على اساس اللون او الدين او العرق.. وغيرها من الفوارق.(١٧)

ثانياً: المرتكزات القومية

تنطلق هذه المرتكزات نحو البعد الخارجي الاقليمي او الدولي لمنع تأثيرات او انعكاسات صراعاته الجيوسياسية على الواقع المحلي للعراق، لذلك فان مسؤوليات تحقيق الأمن الوطني والأمن المجتمعي الذي يعد جزءً منه، واعادة بناء السلام تقع على الدولة بمختلف مؤسساتها الرسمية، ومن اهمها ما يأتي:(١٨)

١. تأهيل الجيش العراقي الوطني ورفع جاهزيته القتالية وتكليفه بالمهمات الأمنية لحماية الحدود ومعالجة التهديدات والتصدي لكل أشكال الإرهاب والعنف والتطرف وإنهاء الصراعات.
٢. الحد من التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون الدولة الداخلية التي تعزز روح الاقتتال الداخلي او تساهم في اثارة الفتن والعنف.
٣. فتح باب التعاون الوثيق بين الدولة العراقية وبين حكومات الدول المؤثرة على المستويين الإقليمي والدولي في جميع المجالات الاقتصادية والامنية والثقافية وغيرها.
٤. تعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الانسانية والاقتصادية لدعم الأمن المجتمعي في العراق وترسيخ السلام، وتقديم الدعم المالي لاعادة اعمار المحافظات المحررة والاشراف عليها، واعادة النازحين والمهاجرين.

شكل رقم –٢– انساق حماية الأمن المجتمعي وترسيخ السلام

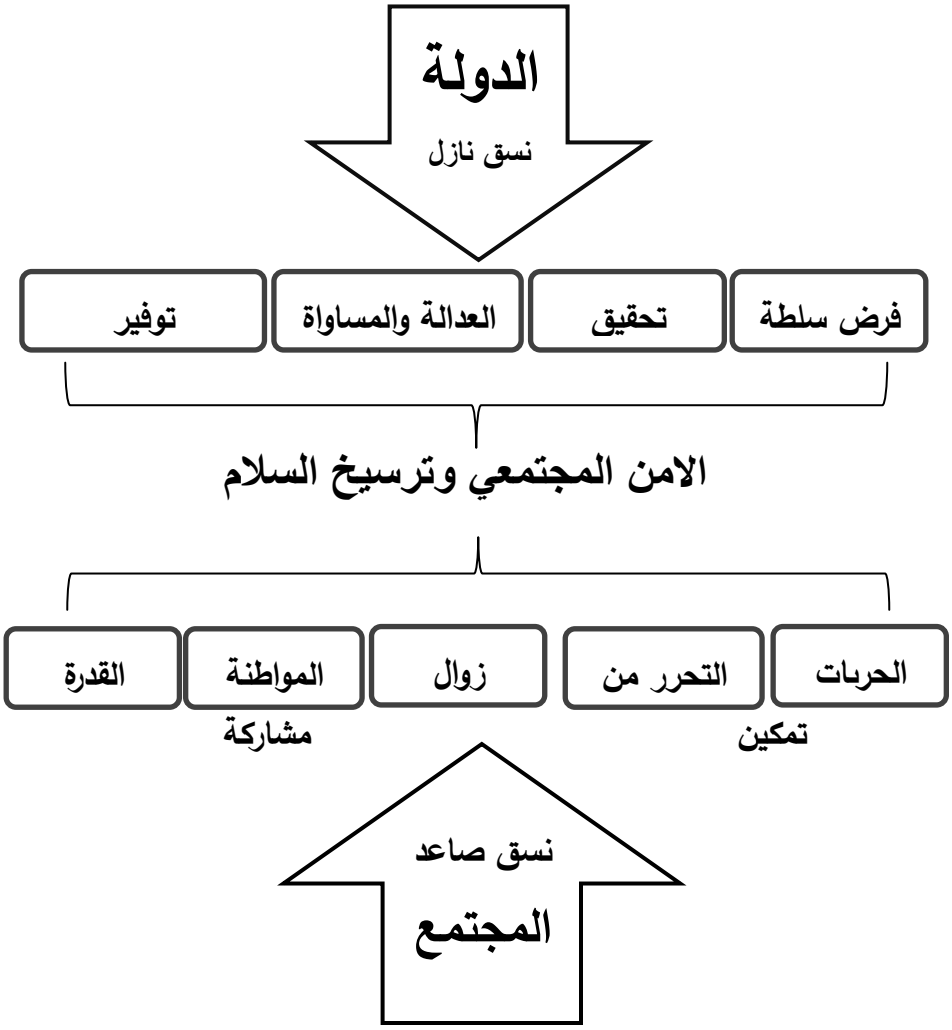

الشكل من اعداد الباحث

المحور الثاني: اختلالات الأمن المجتمعي ومرتكزات السلام في العراق

ان المتابع لأحداث الشرق الاوسط، بكل ما يحمله من مواقف وارادات متصارعة فيما بينها من جهة، وبينها وبين القوى الدولية من جهة اخرى، يرى ان الدول التي تحتوى على موارد الطاقة تكون خاضعة لتسوية القوى الكبرى والاقليمية المهيمنة بالازمات ونشأت الصراعات فيها، ومنها العراق الذي يشهد انعكاس الصراعات الجيوسياسية في بيئته الاقليمية والدولية على واقع امنه المجتمعي وتحقق السلام فيه. وقد ظهرت أبرز التحديات التي تهدد الأمن المجتمعي بفعل جملة من المتغيرات الجيوسياسية مثل السيادة المرنة والتهديدات غير المتماثلة والعابرة للقوميات والازمات وحركات التغيير السياسي في الدول الاقليمية، فضلاً عن المنظمات والجماعات الارهابية الدولية التي زادت من حدة النزاعات المجتمعية الداخلية، وتركت اثراً سلبياً في واقع العراق.[١٩]

ومن ابرز المعطيات الدولية والاقليمية واسباب الصراعات الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط ما يأتي:

١- **المصالح الاستراتيجية الدولية والاقليمية** للدول والمنظمات والشركات الاقتصادية الكبرى في المنطقة، احد اهم الاسباب التي تقف وراء انتشار الصراعات الجيوسياسية التي تأتي من طرق ومداخل عديدة اهمها استغلال الفئات العرقية والطائفية وغرس بؤر الصراع الطائفي في سبيل ذلك،[٢٠] وتتمثل المقاربة الواقعية للفئات العرقية بانها ليست فواعل مستقلة بل اصبحت امتدادت لمصالح وغايات القوى الاقليمية والكبرى التي لا تريد الاستقرار للعراق، فضلاً عن كونها وسائل في يد القوى السياسية المحلية (الأحزاب والنخب السياسية والجماعات المسلحة) بمعنى انعكاس النزاع الإثني وتحويله إلى أداة استراتيجية تستخدمها تلك الدول لفرض سياستها وتصوراتها الاستراتيجية، ورغم كونها ازمات داخلية فإنها كثيرًا ما تتمخض عن آثار اقليمية دولية أو تكون السبب في التدهور الأمني للدول التي يدور فيها الصراع وتنعكس على دول الجوار. ويتم

ذلك عبر آليات كثيرة اهمها التدخل العسكري الإنساني وهو الأسلوب الذي طبق به الأمن الإنساني متخذًا بعده السياسي أو كما يسميه روبرت جاكسون حرب إنسانية لحماية الأقليات المضطهدة، كما حصل مع النظام الصربي بقيادة ميلوسوفيتش ضد ألبان كوسوفو وتدخل حلف الشمال الأطلسي لحماية ألبان كوسوفو. (٢١)

٢- **انهيار الدولة المركزية:** إذ لم تعد الدولة المركزية الفاعل الوحيد الذي يمتلك القوة الإكراهية في الإقليم، بل تطورت الأحداث لتظهر فواعل عنيفة من غير الدول(Non State Actors)، مثل الميليشيات المسلحة، والتنظيمات الارهابية، والكتائب المناطقية، والقوى المذهبية والطائفية، التي شكّلت بدورها جيوشاً موازية دفعت الى إطالة حالات عدم الاستقرار، ما مهد لوقوع مناطق جغرافية خارج سيطرة الدولة المركزية وقوانينها.

٣- **تنامي الممارسات الانفصالية للأقليات:** ما تعبر عنه توجهات الأكراد في كلٍ من سوريا، وتركيا، والعراق وايران الداعية إلى الاستقلال وإقامة دولة كردستان، مثل إقليم كردستان العراق الذي حصل على حكومة مستقلة، واتجاه أكراد سوريا بكياناتهم السياسية والعسكرية إلى مدّ ركائزهم لتشكيل ديموغرافية في الشمال السوري، ووصلت الكانتونات الكردية من الحسكة شرقاً إلى عفرين غربًا. وعلى الجانب الآخر، يبرز التدخل العسكري التركي في عمق الأراضي السورية بعد إحكام القوات الكردية السيطرة على مدينة منبج، بسبب التخوف من إقامة دولة كردية على حدودها.(٢٢)

٤- **اقتصاديات الحدود والتخوم:** مهدت الطبيعة القبلية لمناطق حدود الدول بإقليم الشرق الأوسط إلى ظهور شبكات من المصالح الاقتصادية، واتخذت تلك المصالح في غالبيتها نمطًا غير شرعيً، نتيجة لعوامل اجتماعية مركبة مع عوامل السياسة والصراع، غذت تلك الشبكات تهديداً للأمن الحدودي، وأصبحت

حدود بعض الدول بالإقليم تخضع لإدارة مزدوجة، وسيادة متعددة، ومنها الحدود العراقية مع سوريا وسيطرة الجماعات المسلحة عليها. (٢٣)

٥- **تمركز إقليمي لاستعادة المكانة والتنافس بين تركيا وإيران**، إذ إن السياسة التركية تتجه نحو بؤرتي الصراع في سوريا والعراق عبر ترسيخ وجودها في بعشيقة شمال الموصل والدفاع عن حقوق التركمان ودعمهم، والتقدم نحو مدينة الباب بعد الاستيلاء على جرابلس في شمال سوريا، للفصل ما بين الكانتونات الكردية ومنعهم من إعلان دولة كردية قريبة من التركيبة الكردية في تركيا. غير أن الأهداف الحقيقية من التواجد العسكري التركي، هو ضمّ أجزاء أو أقاليم من البلدين عبر وكلاء لها،(٢٤) وفي هذا السياق، نشرت صحيفة "ديليليش" التركية، في ١٨ تشرين الاول ٢٠١٦، خريطة تركيا وتضم أجزاء من العراق وسوريا، وتحديدًا مناطق كركوك والموصل وأربيل وحلب وإدلب والحسكة، وعدّها جزءاً من اراضي الدولة العثمانية ومصادق عليها البرلمان العثماني. (٢٥) فيما تأتي تحركات ايران نحو تدعيم نفوذها بالإقليم وضمان استمراريته عبر دعم الحكومة السورية وقواتها المسلحة، واحتواء العراق لزيادة سيطرتها الجيوبولتيكية، ومنع الطموحات التركية من إحراز نصر بلا حرب حقيقية. (٢٦)

٦- **الصراع بين التنظيمات المتشددة:** شكلت مناطق الفراغ الاستراتيجي الناتجة عن انهيار الدولة المركزية وضعف قوتها، محاور التنافس بين التنظيمات المسلحة لإحكام السيطرة عليها، ويعد الشمال السوري والحدود العراقية السورية فضلاً عن الحدود بين تركيا والعراق بؤراً لتلك الصراعات بين داعش وجبهة النصرة وحزب العمال PKK وغيرها من التنظيمات من جهة، وبين حكومات تلك الدول من جهة اخرى. (٢٧)

٧- **صراعات المناطق الرمادية** (Grey Zone Conflicts): وهي الاقاليم التي تقع بين مناطق الصراع وتستخدم الدول فيها أدوات متعددة لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية عبر استراتيجيات تتسم بالسرية، تتجاوز حدود التنافس والصراع

المباشر، ويظهر ذلك المفهوم في أنماط إدارة الصراع بين القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، ودعمها للحركات المسلحة.[٢٨]

وعند مراجعة ابرز مهددات الأمن المجتمعي والسلام ربما تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لواقع التنوع المجتمعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي تعيشه الدول، إلا أن عديداً من الباحثين والمتخصصين يحددون اهم تلك المخاطر المتوطنة التيتهدد السلام والأمن المجتمعي فيه، وهي:-[٢٩]

- تزايد الصراعات العرقية والاثنية والطائفية واتساع نطاق خطابات الكراهية.
- تراجع قيم ومبادئ التعايش السلمي، وضعف الثقة بالحكومات المتوالية على السلطة.
- انتشار ظاهرة الحركات والجماعات الارهابية المسلحة التي تقوم بتهديد وقتل فئات معينة من افراد الشعب العراقي بهدف اثارة الفتن والخوف وزعزعة الأمن المجتمعي.
- نمو الاتجاهات الأصولية الإسلامية المتشددة التي تركت آثارها على الواقع السياسي والاجتماعي العراقي.
- اتساع مخاطر الجماعات الإرهابية في العراق القادمة او المدعومة من الخارج، في ظل عدم وجود جيش حرفي قوي يمثل عنواناً للوحدة العراقية.
- ظهور أزمة هوية بعد أن تعرضت البلاد لمحاولة التفتيت من جهة، وإلى سلسلة الاختراقات الاجتماعية والفكرية والنفسية مما عرضها الى التهديد والتمزق بدلاً عن الإنسجام والتعايش.
- ضعف الانتماء الوطني وهو لصيق الصلة بالهوية فمن الملاحظ أنه يعاني من اهمال متعمد وعدم حسم موضوع الهوية، ولذلك فأن الانتماء إلى الفئة أو المنطقة يتعاظم في مقابل الانتماء للوطن الواحد بل أن الكثير من التجمعات

القبلية والأثنية على استعداد للدفاع عن ثقافتها المحلية حتى لو كان ثمن ذلك الوقوف ضد مصالح الوطن العليا.

- اتساع نطاق ظاهرة الهجرة والمهاجرين داخل وخارج العراق، وعدم قدرتهم على العودة الى مدنهم؛ بسبب عدم توفر الأمن والسلام ومقومات الحياة والخدمات.

لا شك بإن الواقع العراقي لا يزال متدهوراً تبعاً لما تعرض له من التحديات الارهابية، والأزمة الاقتصادية، فضلاً عن غياب التخطيط الاستراتيجي، وتفكك المجتمع العراقي وتفشي وانتشار ظاهرة الفساد، نتيجة لتأثره بالصراعات والأزمات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وكشفت بيانات مؤشر السلام العالمي GPI الذي نشره معهد الأبحاث العالمية للاقتصاد والسلام الأسترالي، لعام ٢٠١٨ عن تراجعٍ حادّ في حالة السلام والاستقرار في العراق، وقد قيم التقرير الدول اعتماداً على٢٣ مؤشراً للسلام تحت ثلاث فئات هي: مستوى الأمن والسلام في المجتمع، والصراع الداخلي والدولي، وعسكرة الدولة، فضلاً عن ذلك، ينعكس مستوى السلام في الدولة على علامة من خمس درجات، كلما انخفضت قيمتها عبّر ذلك على ان البلد أكثر سلاماً. وجاء العراق بالمركز الرابع في قائمة الدول الاقل سلاماً في العالم، بدرجة سلام ٣.٤٢٥.[٣٠] (لاحظ الجدول رقم ١). كما ارتفع الآثر الاقتصادي للعنف في العراق إلى ما يعادل٥٧,٦% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧.[٣١] (لاحظ الشكل رقم٣)

جدول رقم –١– مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٨

ت	الدول الاكثر سلاماً	الدرجة	ت	الدول الاقل سلاماً	الدرجة
١	أيسلندا	١.٠٩٦	١٥٩	الصومال	٣.٣٦٧
٢	نيوزيلندا	١.١٩٢	١٦٠	العراق	٣.٤٢٥
٣	النمسا	١.٢٧٤	١٦١	جنوب السودان	٣.٥٠٨
٤	البرتغال	١.٣١٨	١٦٢	افغانستان	٣.٥٨٥
٥	الدنمارك	١.٣٥٣	١٦٣	سوريا	٣.٦

المصدر:

Global Peace Index 2018: The world is less peaceful today than at any time in the last decade, GPI Report, 2018:
http://economicsandpeace.org

شكل رقم–٣– الدول الاكثر تكلفةً اقتصاديةً للعنف من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٧

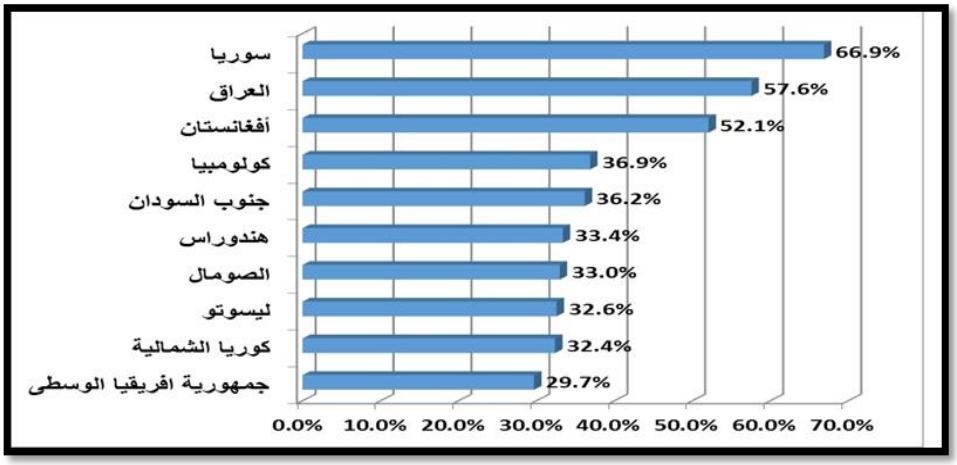

المصدر:

Global Peace Index2017: The global economic impact of violence, The Institute for Economics and Peace (IEP):
http://economicsandpeace.org/research/#risk

كما جاء مؤشر الإرهاب العالمي GTI لعام ٢٠١٧، إذ يتم قياسه باحتساب النقاط من ٠ إلى ١٠، اذ لا تمثل الدرجة ٠ أي تأثير من الإرهاب والدرجة ١٠ تمثل أعلى تأثير قابل للقياس، وكان العراق في المرتبة الأولى بدرجة ١٠ نقاط من ناحية شدة العمليات الإرهابية التي جرت فيه ومدى تأثره بتلك العمليات.[٣٢] (لاحظ الشكل رقم ٤)

الشكل رقم (٤) مؤشر الإرهاب العالمي GTI لعام ٢٠١٧

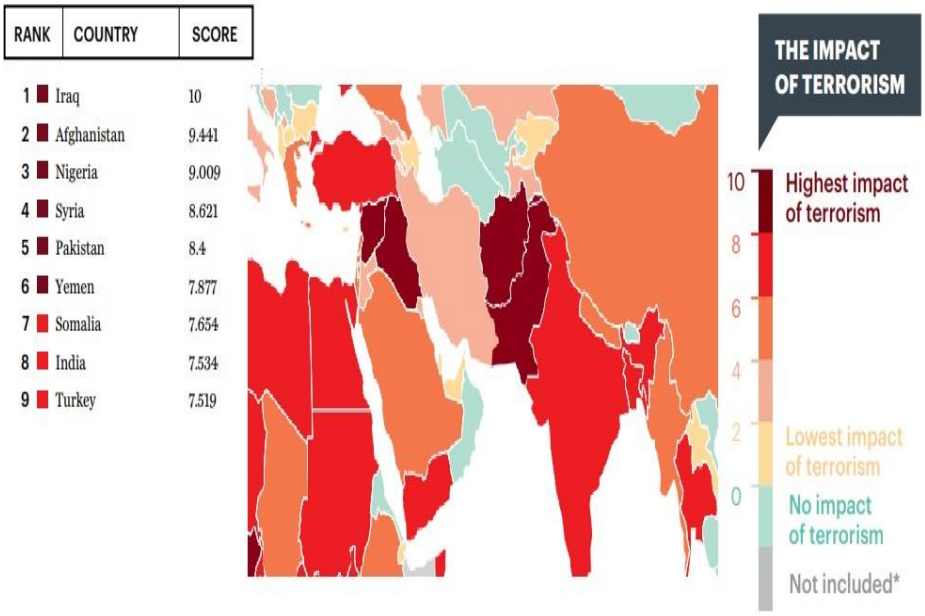

المصدر:

Global Peace Index 2017: Global-Terrorism-Index, The Institute for Economics and Peace (IEP):
http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/11/-2017

المحور الثالث

الصراعات الجيوسياسية الإقليمية والدولية وانعكاسها على العراق

من الخطأ تحليل ومعالجة اسباب انعدام الأمن المجتمعي والسلام في العراق دون الاخذ بنظر الاعتبار التحولات والمتغيرات الجيوسياسية [٣٣] والاحداث الدراماتيكية في جواره الجيوبولتيكي- الاقليمي، والجيواستراتيجي-الدولي، لاسيما الصراعات المتعددة بطابعها المركب فضلا عن اقلمة الازمات والخلافات السياسية المحلية التي افضت الى تشكيل محاور جديدة تدفعنا نحو التفكير وبجدية بتأثير الواقع الجيوسياسي وما سينتج عنه في العراق، في ظل صراع الارادات للدول الكبرى واتفاق او اختلاف الفاعلين الاقليميين. [٣٤]

اولاً: مداخل الصراعات الجيوسياسية الإقليمية وتأثيرها في العراق

١- لعبة التوازنات الاستراتيجية الاقليمية:

لعل أهم ما يميز لعبة التوازنات الإقليمية هو تحقيق التفوق ليس في القوة العسكرية وترسانة التسلح، بل عبر تعزيز النفوذ الجيوبولتيكي للدول المجاورة، وفي ظل وجود أطراف وقوى اقليمية صاعدة مثل تركيا والسعودية وايران و"اسرائيل"، تهيمن اعتبارات التوسع وفرض النفوذ والتأثير او التحكم في سياسات الدول الضعيفة، على توجهات واستراتيجيات ايران وتركيا والمملكة السعودية ومعها الدول الخليجية تجاه دول الشرق الاوسط،[٣٥] وفيما يبدو فإن دول الجوار الإقليمي استغلت حالة الضعف في التوازن الاستراتيجي الإقليمي، لتبدأ في نسج أدوات جديدة لإحياء وتعزيز أدوارها الإقليمية بشكل حاسم في قلب المنطقة وقضاياها، ويتضح ذلك في كثافة التحركات والمبادرات بل والتحالفات الأمنية والعسكرية، فضلا عن المنهجية الدبلوماسية، مع الإشارة إلى وجود أجندات استراتيجية تهدف لإستعادة أمجاد امبراطوريات بائدة قامت على اعتبارات تاريخية

وأيديولوجية–دينية، ويظهر ذلك جلياً في التدخل في الشؤون الداخلية والتحكم في العراق، وكذلك ادامة الصراع في الازمة السورية الراهنة. (٣٦) وضمن اطار التجاذبات سعت تلك القوى الى ان يكون العراق حليفاً او منطقة نفوذ خاضعة لارادات احدى تلك القوى الاقليمية الصاعدة، وهو ما انعكس سلباً على النخب السياسية الرسمية، فضلاً عن تعزيز الانقسامات الطائفية–العرقية في المجتمع العراقي؛ نتيجة الخطابات الأيديولوجية "الطائفية" او دعم وتمرير الجماعات الارهابية لقلب معادلات التوازن في المنطقة.(٣٧)

٢- خطوط نقل الطاقة:

يعد العراق احد الدول الاقليمية التي تحتوي على احتياطي من الغاز الطبيعي يبلغ ما يقارب (٣٦٠٠) مليار كم٣، ويشكل احدى دول خط الغاز الاسلامي الذي يضم ايران–العراق–سوريا، وخط ينقل الغاز من سوريا الى ايران مروراً بالعراق من ثم الى باكستان مغذياً الصين في النهاية. ونتيجة لذلك تحولت انظار القوى الاقليمية تجاه العراق لمنعه من المنافسة في تمرير خطوط نقل الطاقة عبر اراضيه. (٣٨)

٣- اقلمة الازمات والقضايا المحلية:

واجهت دول المنطقة لا سيما العراق عديداً من الازمات التي انعكست على الواقع العراقي سلبياً، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته الحكومة العراقية في التعامل مع تلك الازمات إلا إنها لم تجد حلاً نهائياً، وانما هي محاولات لتأجيل انفجار تلك الازمات او ترحيلها الى حكومة جديدة، مثل قضية الاستفتاء على إستقلال اقليم كردستان الذي نظمته حكومة الإقليم في ايلول ٢٠١٧، وقضية كركوك وانهاء وجود داعش في الموصل بعد تحقيق النصر عليه؛ لان تلك القضايا والازمات لها امتدادات خارجية اقليمية ودولية لا يمكن مواجهتها او التعامل معها دون الاخذ بنظر الاعتبار مصالح القوى الاقليمية والكبرى فيها، وبعد ان تفرض تلك القوى ارادتها تتحول الى ازمات اقليمية ودولية، خارج ارادة الحكومة، وتكون مفتوحه على اي تغيير محتمل في موقف تلك القوى.(٣٩) وفي

هذا الصدد اشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ١١ تشرين اول ٢٠١٦، بالقول "إن تركيا ستنضم لعملية تحرير الموصل، وإن أي محادثات بشأن مصير المدينة ترتبط بالأمن القومي التركي".(٤٠)

٤- القضية الكردية:

اخذت هذه القضية مكانه مهمة ليس في العراق فحسب بل تتعدى حدوده تبعاً لأهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية، ولذلك شكلت نقطة نزاع جيوسياسي اقليمي بين دول الحدود مع العراق(إيران- تركيا- سوريا)، ولانه من مصلحتهم الحيلولة دون انفصال شمال العراق، وتكوين دولة كردية مستقلة، ومنع اكراد العراق من السيطرة على مدينة كركوك؛ تتدخل تلك الدول بشكل مباشر او غير مباشر في اثارة المشاكل والصراعات او باستخدام القوة العسكرية لضرب الجماعات الكردية المسلحة، كما تفعل تركيا تجاه حزب العمال الكردستانيPKK في شمال العراق، مما ينعكس سلباً تجاه طبيعة العلاقة بين الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان.(٤١)

٥- اثارة الفتن والانقسامات المجتمعية:

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وإلى ألان مازال العراق يعاني من انقسامات داخلية حادة بين مكوناته الاجتماعية، نتيجة تدخلات دول الجوار المستمرة في شؤونه الداخلية، بما زاد من حدتها، إذ إن الاداء الاستراتيجي للقوى الاقليمية يعمل على اثارة الازمات والانقسامات لاستمرار هيمنتها كونها قوى فاعلة عبر دعم او حماية طائفة او عرق او مكون من مكونات المجتمع العراقي، مثلاً تدعي تركيا بتدخلها في العراق حماية المكون التركماني، الامر الذي ينعكس بشكل مباشر على المحاصصة في العملية السياسية وتشكيلات قوات الجيش وفق اسس طائفية وقومية وعرقية، حتى أصبح الحزب أو التكتل السياسي يمثل مكوناً واحداً من ابناء المجتمع العراقي، فضلاً عن ذلك فأن بعض النخب السياسية تمتلك دعماً خارجياً، ودعم من دول الجوار ما زاد من حدة الانقسام الداخلي، وهذا يعد من اهم اسباب عدم تحقيق الأمن المجتمعي والسلام في العراق.(٤٢)

٦- ازمة المياه:

نظراً لطبيعة العلاقات السائدة بين دول الجوار وانعدام الثقة بينهم، فان العامل المائي وحاجته وندرته اصبح مرتبطاً بالبعد السياسي، وتم توظيفه في خدمة اهداف ونفوذ وهيمنة تركيا وايران على العراق، واستخدامه اداة لادارة الصراع ضده، كما إن رفع شعار الماء نفط المستقبل سيؤدي الى تغيير حروب الطاقة الى حروب المياه، وقد تم انشاء السدود في تركيا وايران وسوريا ضمن مشاريع ضخمه، شكلت تهديداً كبيراً لامن العراق المائي وامنه المجتمعي في ظل غياب الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنظمة لذلك،(٤٣) وما جرى مؤخراً من اعلان تركيا افتتاح سد إليسو خير دليل على ذلك. (٤٤)

ثانياً: مداخل الصراعات الجيوسياسية الدولية وتأثيرها في العراق

١: تواجد القوات الاجنبية في العراق

ان اهم عوامل عدم الاستقرار في العراق هو الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣، ونقله من حالة الدولة إلى اللادولة وإدارته بالفوضى الخلاقه، وعملت على حل الجيش والمؤسسة الأمنية والسياسية وتفكيكها، ومن ثم الخروج منه دون وجود قوات عسكرية وقيادات مؤهلة لحماية امنه القومي والمجتمعي وانعكس ذلك على تفكك النسيج الاجتماعي العراقي وتزايد اعداد المهاجرين واللاجئين وارتفاع حدة النزاعات والانقسامات بين فئات المجتمع فيه،(٤٥) وجاءت مخرجات تلك السياسات، متفاعلة مع الاداء الذي انطلقت منه الحكومات العراقية المتعاقبة، كما أدت إلى اقتران الدولة العراقية بالاختلالات الهيكلية الاقليمية والدولية،(٤٦) ما ادى الى ظهور جماعات مسلحة وتكفيرية متطرفة مثل تنظيم داعش الارهابي الذي دخل الى العراق في عام ٢٠١٤ عن طريق سوريا، ومن ثم عادت الولايات

المتحدة الامريكية لتشكيل تحالف دولي في مواجهة داعش في العراق وسوريا عن طريق القوة الجوية، واعادة تمركزها في القواعد العسكرية العراقية، الامر الذي يثير اشكاليات قانونية ودستورية وسياسية، وقد يكون مبرراً لتشكيل جماعات مسلحة اخرى لقتال القوات الاجنبية، ويؤدي الى ان يكون العراق ميداناً للصراعات الجيوسياسية والنزاعات الاقليمية بالوكالة بين خصوم اقليميين ودوليين يسعون للهيمنة والنفوذ وفق أجندات اقليمية.(٤٧)

٢: سياسة الاحلال وملئ الفراغ الجيواستراتيجية

بعد انشغال الولايات المتحدة بالتوجه نحو بحر الصين لمواجهة امتداد نفوذها المنافس على صعيد السياسة الدولية، والانسحاب الامريكي من العراق، وتطبيق استراتيجية القيادة بالوكالة في عهد الرئيس باراك اوباما وتنفيذ استراتيجية الاندفاع التدريجي وتشكيل تحالف يضم اكثر من ستين دولة لمواجهة تنظيم داعش، انتجت اضطرابات واختلالات واسعة، كما ادت الى استمرار الازمات السورية واليمنية، ترك المجال واسعاً لتدخل القوى الكبرى مثل روسيا وفرنسا وبريطانيا لملئ الفراغ الجيواستراتيجي وكسب مصالح جديدة فيه، فضلاً عن ذلك اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب على احلال "اسرائيل" محل القوى الاقليمية الأخرى في ادارة التفاعلات في الشرق الاوسط وعلى جميع القوى العربية او غير العربية التي ترغب في التحالف مع الولايات المتحدة لضمان امنها ومصالحها ان تتفق او توحد موافقها مع "اسرائيل" في صف واحد لكسب الدعم الامريكي والحفاظ على مصالحهم. (٤٨)

٣: الاستقطاب الدولي وتجاذب الارادات:

من المرجح ان تستمر حالة الإستقطاب الدولي بسبب تصاعد التنافس الأمريكي الروسي والاوربي والصيني على الهيمنة على مناطق النفوذ وجذب الدول الاقليمية المؤيدة لمصالحها والتأثير او التحكم في سياساتها. وقد خضع العراق منذ تأسيس

دولته الى يومنا هذا لا سيما بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، ودخول داعش عام ٢٠١٤ وانهيار مؤسسته العسكرية وعدم استقلالية قراره السياسي، الى دعم واستقطاب القوى الكبرى له او معاداته والعمل على انهاء دولته، كذلك ارتبط بصراع ارادات الوكلاء الاقليميين مثل ايران وتركيا والسعودية وقطر، الامر الذي ترك تأثيراً سلبياً في نظامه السياسي، وتحديد قدراته على تحقيق الأمن والسلام. (٤٩)

ومن هذا المنطلق تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تضييق الخناق على ايران من جميع الجهات والمستويات، وبذلك سيكون العراق ساحة للضغط بثلاثة اتجاهات: ايران من جهة و حزب الله من جهة اخرى والداخل العراقي من جهة ثالثة. وبهذا الخصوص اكد كل من جون آلن ومايكل اوهنلن (في مقال مشترك على موقع بروكنجز) في ٢٠١٧، على تعهد ترامب بالحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في العراق لمدة طويلة. وتزامن ذلك مع تصريحات وزير الخارجية الامريكي تيلرسون على موافقة الكونغرس على تمديد مهمة القوات الامريكية فيه لما بعد الإنتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ فضلاً عن تمديد مهمة المساعدات المقدمة له. (٥٠)

٤: افتعال الازمات وتدويلها:

غالباً ما تلجأ القوى الكبرى الى افتعال الازمات لضمان مصالحها، وتدخل عدة اطراف دولية في ادارة تلك الازمات يؤدي الى تدويلها، كما إن تلك الدول تعمل على افتعال الأزمات عن طريق مجلس الأمن كأداة لزيادة نفوذهم، ويعد العراق شاهداً على ذلك، عندما ادعت الولايات المتحدة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، ودفعت بلجان التحقيق حول أسلحة العراق لإضعاف قوته العسكرية، وإصدار تقارير تدينه، في سبيل تسهيل احتلاله، وما افتعال أزمة إيران ورفض الرئيس الامريكي دونالد ترامب اتفاقية البرنامج النووية إلا لتعزيز وحماية

التواجد الأميركي في الخليج، فضلاً عن ادامة الازمة السورية واليمنية وتأخير القضاء على التنظيمات المتطرفة، بما يدعم مصالحهم واهدافهم.(٥١)

٥: دعم الجماعات المسلحة والارهابية:

هي من عوامل الصراعات الجيوسياسية، وتوضحت عبر استقدام المقاتلين الأجانب بدعم القوى الكبرى للانضمام إلى مختلف الجماعات(ذات التطرف الجهادي والطائفي) في سوريا والعراق وليبيا واليمن التي تعمل على المستوى اللوجستي، ودفع تكاليف نقلهم وتسليحهم وتمويل عديد من إمكانياتهم.(٥٢)

٦: محاور الهيمنة والنفوذ الدولية:

فقدت المنطقة قيمتها كونها نظاماً اقليمياً يتمتع باستقرار جيوبولتيكي، إثر التدافع الإقليمي والتموضع الدولي، الذي انطلق من الفوضى، لترتيب الاصطفاف الإقليمي، بما يخدم سياسة الهيمنة والنفوذ بين القوى الكبرى. وقد مثل الاندفاع الروسي–الصيني–الايراني في سوريا احد اهم محاور الهيمنة مقابل محور الهيمنة الامريكي–الاوربي في العراق ودول الخليج في إطار التوازن الاستراتيجي الشرق أوسطي. (٥٣)

ومن المؤكد أن التنافس الحقيقي على النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط ينحصر بالضرورة بين الولايات المتحدة الامريكية والسعودية، لمواجهة النفوذ الروسي– الايراني في سوريا والعراق واليمن، وهو ما تريده وسعت إليه المملكة العربية السعودية في تأسيسها للتحالف العسكري الإسلامي بدعم امريكي، فهو لم يأتِ ضمن إطار محاربة الإرهاب الدولي المتمثل في تنظيم داعش والتنظيمات

العابرة للحدود فحسب؛ بل لتحقيق غايات استراتيجية وتعزيز مبدأ إعادة بناء التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط.(٥٤)

ومما لاشك فيه ان جميع تلك السياسات والاستراتيجية الصراعية الجيوسياسية انتجت تدهوراً في واقع العراق وارتد ذلك على قدراته وادائه في حفظ الأمن المجتمعي وضمان السلام.

المحور الرابع

رؤية في مستقبل الأمن والسلام في العراق

يواجه العراق في المرحلة الراهنة خيارات معقدة لتحديد استراتيجيته تجاه محاور الصراع الاقليمية والدولية، سواء بحكم موقعه الجيوسياسي أو بفعل وتأثير طبيعة السياسات والدبلوماسية التي تنتهجها وتمارسها تلك القوى تجاه العراق، إذ لم تستمر العلاقات العراقية الاقليمية والدولية وفق نسق او سياسة محددة، ففي القرن الماضي كان العراق مركزاً للتفاعلات الاقليمية الفاعلة. وجاءت نقطة التحول من الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، وكذلك احتلال داعش لاجزاء من المحافظات العراقية عام ٢٠١٤ التي كبلت إرادة العراق كونه قوة اقليمية فاعلة ومؤثرة الى دولة ضعيفة تتأثر في جميع الازمات والقرارات الاقليمية من الدول المجاورة. وعند النظر الى مستقبل العراق اقليمياً ودولياً لمعالجة او الحد من تأثير الصراعات الجيوسياسية الاقليمية والدولية على الأمن المجتمعي والسلام فيه نجد مسارات وسيناريوهات مستقبلية متعددة ومتشابكة تحدد وجه العراق ومكانته ومستقبله. وتأسيساً على ما تقدم تم صياغة ثلاثة مشاهد لمستقبل العراق، هي:

المشهد الاول : سيناريو الاستمرار بالاندماج الكامل

وينطلق هذا المشهد وفق رؤية مستقبلية من استمرار واقع البيئة المحلية والخارجية الراهنة التي يعيشها العراق والازمات المتعددة التي تمر به، وتفرض

عليه الاندفاع او الاندماج نحو البيئة الخارجية الاقليمية والدولية وبجميع تفاعلاتها وفق النظام الذي اسسته الولايات المتحدة الامريكية المرتكز على سياسات التوازن الطائفي وتلقي كل سلبياته التي انعكست على واقع الأمن المجتمعي وتحقيق السلام فيه.

ويحمل هذا المشهد بعض النقاط الايجابية ويتيح للعراق خيارات واسعة تغطي مساحة تمتد من الانفتاح على العالم الغربي، مرورا بالاطر الإقليمية الواسعة، والاندماج ضمن بيئتة العربية. ويلاحظ أن هذا المشهد يفرض على العراق صياغة أولوياته، وتحديد المرجعيات الفكرية التي يرتكز عليها ادائه، وما يترتب عليه من مسوؤليات وتنازلات مقابل الحصول على الدعم والتأييد.

وعند تحليل هذا المشهد والتنبؤ بمآلاته المستقبلية نجد انه يحمل العراق تكاليف عالية والتزامات ازاء بيئته الاقليمية والدولية، غير قادر على الوفاء بها، ومن اهمها ما يأتي:[٥٥]

١. ارتباط العراق مع عديد من الدول وفتح سفارات وقنصليات في دول وبلدان غير مهمة بالنسبة للعراق، مما يزيد من التكاليف المادية التي تتحملها الميزانية العراقية.

٢. دخول العراق بتحالفات والتزامات في سبيل الحصول على الدعم والحماية العسكرية والامنية من الدول الاقليمية او الدول الكبرى، ويتطلب ذلك التزامات من جانب العراق تفتح المجال واسعاً امام تلك الدول للتدخل في الشؤون المحلية للعراق وفي قراره السياسي.

٣. يفرض على العراق ان يكون جزءاً من اطر او محاور النفوذ وتجاذبات استراتيجيات القوى الدولية والاقليمية، ويكون ملزماً باتخاذ مواقف وافعال مؤيد لمحور ومعادي لمحور أخر.

٤. يقع العراق تحت التأثير المباشر وغير المباشر لجميع الازمات والقضايا الاقليمية والدولية، ما ينعكس سلباً على واقعه ومكوناته المجتمعية ويزيد من الشحن الطائفي والعرقي والسياسي.

٥. ايضاً تكون نخبه السياسية واحزابه مرتبطين بالقوى الخارجية وتكون قراراتهم متأثرة بالارتباطات الخارجية، الامر الذي ينعكس على واقعه الامني المجتمعي وعدم القدرة على ضمان الأمن والاستقرار وتحقيق السلام فيه.

٦. ان الانضمام للمنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي تفرض على العراق شروطاً والتزاماتٍ قد لايكون قادراً على ادائها في مرحلة التحول الاقتصادي وبناء مؤسساته، ومنها شروط التجارة الحرة ورفع الحماية والانفتاح الاقتصادي، وشروط الاستدانة من صندوق النقد الدولي، التي تدخله في ازمات اقتصادية ومالية تهدد امنه الاقتصادي وتنتج ازمات متفرعة عديدة تنعكس على امنه الوطني والانساني والمجتمعي وتحقيق السلام.[٥٦]

٧. على الرغم من تحرير المحافظات العراقية من مجاميع داعش، الا ان الحكومة العراقية تلكأت في استثمار هذا النصر في تعزيز وحدة وامن المجتمع العراقي، وعودة القوات الامريكية لإقامة قواعد عسكرية دائمة، والدخول في دوامة الانتخابات التشريعية في ١٢ايار٢٠١٨ ونتائجها التي تخضع لتجاذبات ومصالح القوى الدولية والاقليمية لضمان اهدافها ومصالحها في العراق.

وفي حال استمر العراق في الالتزام بسياسات المحاور والتجاذبات وكسب النفوذ والاعداء، سيؤدي ذلك الى مزيد من الازمات والاقتتال التي تنعكس على واقعه المجتمعي والامني. وسنكون امام سيناريوهات عدة منها:- [٥٧]

- بلقنة العراق: وهو السيناريو الأسوأ بالنسبة للعراق، فبعد سنوات من العنف العرقي والديني والطائفي ، تنشب حرب أهلية عامة ويقسم العراق وتشكيل خريطة جديدة للشرق الأوسط لاسيما العراق، لما بعد عام ١٩١٨.

- هيمنة الحكم العشائري – السياسي- الطائفي، فضلاً عن ارتفاع نسب الفساد في العراق.
- عدم وجود أمن او نفط او أصدقاء: الوضع الأمني يزداد سوءً ، ويؤثر ذلك على إنتاج النفط، إذ ينغمس العراق في حروب منخفضة المستوى بين مجتمعاته العرقية والدينية ويصبح ميدان لحروب وتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية والقوى الكبرى.

المشهد الثاني: سيناريو التغيير والاتجاه نحو الانفتاح الجزئي

ويتبنى هذا المشهد رؤية مستقبلية بان العراق سيتجه نحو الانفتاح على تفاعلات النظام الاقليمي والدولي بحدود وضوابط تتفق مع مصالح وغايات العراق العليا، بمعنى اخر الانعزال الجزئي، وعدم الاستمرار بالتعامل مع بيئته الخارجية الراهنة التي تجلب له الازمات، وتفرض عليه الخضوع لسياسات القوى الاقليمية والدولية بكل سلبياتها، التي تنعكس على واقع امنه المجتمعي وتحقيق السلام فيه.

ونتيجة لما تعرضت له المجتمعات المحلية في العراق مع احتلال تنظيم داعش لها، الى صدمة كبيرة اسهمت بزيادة التوتر المجتمعي، وعدم الثقة بين النخب السياسية والاجتماعية نتيجة النزاعات والصراعات وتدخل الجماعات المسلحة الارهابية المدعومة من الدول الاقليمية والدولية، وبعد انجاز التحرير للمحافظات المحتلة، فرض ذلك على العراق تبني معالجات ومسارات سياسية واجتماعية وفكرية على المستوى المحلي والخارجي، ويقع على عاتق العراق في المرحلة المقبلة ضبط التزاماته مع القوى الاقليمية والدولية والحد من اندماجه الكامل مع بيئته الخارجية لاسيما تلك التي تحمله اعباء وتكاليف مالية او تدفع به نحو التجاذبات الاقليمية الطائفية والحروب الصراعات الجيوسياسية وتؤدي الى زيادة التحريض والاقتتال المجتمعي، لاعادة بناء قدراته وتنميتها والقضاء على جميع التهديديات الخارجية لامن العراق الوطني والانساني والمجتمعي وبناء السلام بين جميع طوائفه وتعزيز الثقة بمؤسسته السياسية. (٥٨)

وبما ان العراق يسعى الى استعادة مكانته الاقليمية وقدراته لتحقيق اهدافه ومصالحه المستقبلية، فان ذلك يوجب عليه الالتزام واداء عديد من المبادئ، اهمها ما ياتي:- [٥٩]

- التخلي عن علاقات الصراع الاقليمية والدولية والوقوف بمسافة واحدة من جميع اطرافها.
- الابتعاد عن توازنات النفوذ والمحاور والاخذ بتوازن المصالح مع القوى الاقليمية والدولية.
- الالتزام بسياسة الحياد الايجابي مع القوى الاقليمية والدولية.
- بناء قدراته وتوظيف قوته في مختلف المجلات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها.
- الانفتاح والتعاون مع القوى المحايدة التي ليس لها اطماع في العراق.
- تحديد دور المؤسسة العسكرية العراقية بجميع تشكيلاتها على أداء الوظيفة الدفاعية والامنية، ولا تعدو كونها مجرد أداة تنفيذ السياسة الدفاعية التي تقرها الحكومة.
- وضع برنامج وحلول محددة ومجدولة لإعادة النازحين والمهجرين وإدارة الانتخابات وحسم نتائجها وتشكيل تحالفات عابرة للطائفية، فضلاً عن ضمان حقوق جميع فئات ومكونات المجتمع العراقي في مختلف مؤسسات الدولة السياسية وغيرها حتى لانفسح المجال للقوى الخارجية للتدخل لحماية مكون او فئة معينة من مكوناته.
- التخلي عن مبدأ انسحاب الدولة من مجالات الخدمات العامة ونقل مسئولية إدارتها إلى رأس المال الخاص، وتكريس مسؤولية الدولة عن القيام بإدارة الخدمات المذكورة (التعليم، الصحة، الإسكان، الضمان الاجتماعي وغيرها. [٦٠]

- إتباع سياسة خارجية تنأى عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والحوار مع دول الجوار لبناء الأمن الإقليمي المستند الى توازن المصالح واحترام خيارات الدول الإقليمية في بناء أنظمتها السياسية.

ونلاحظ أن العراق يمتلك عديد من الموارد والقدرات ونقاط القوة والمادية والمعنوية، والقيادات البشرية التي تمكنه من ادارة شؤونه المحلية والاقليمية والدولية باستقلالية، وضمان مستقبله.

المشهد الثالث : سيناريو التغيير والاتجاه نحو التعاون المرتكز على التوازن الاستراتيجي

يأتي هذا المشهد من رؤية تتنبأ بما يجب ان يكون عليه مستقبل العراق، بأن يصبح بلداً مستقلاً ومستقراً ومزدهراً، يعيش في سلام دائم ضمن حدوده ومع جواره الجيوبولتيكي، وفق منهج التعاون الوثيق والحذر المرتكز على التوازن الاستراتيجي، إذ لا يمكن للعراق ان يضمن أمنه القومي ويعيش بسلام وضمن بيئة اقليمية شديدة التنافس والصراع دون ان يكون قوة موازنة قادرة على مواجهة جميع التهديدات واستثمار الفرص على المستويين الاقليمي والدولي. فضلاً عن ذلك عدم الانجرار وراء التجاذبات والاستقطابات الاقليمية والدولية وسياسات المحاور والنفوذ والتعامل بشكل متوازن مع جميع الاطراف والقوى الاقليمية والدولية المهمة لكسب المزيد من الاصدقاء وتحييد الاعداء والمنافسين. وبذلك فانه يقع على الحكومات العراقية التزامات عدة تجاه الشعب والبيئه الاقليمية والدولية، هي:- [٦١]

- الادراك بان الصراع في المنطقة هو تنافس على مناطق النفوذ داخل العراق والاستحواذ على موارده، وان ادعاء دول الجوار بالدفاع عن امن العراق وعن الاقليات التابعة لها، ما هو الا غطاء لمد نفوذها اليه وابعاد نفوذ كل دولة للأخرى.

- عدم الانحياز الى محاور وجبهات الصراع؛ لانه ذلك سيقود الى زيادة تدخل دول الجوار المتنافسة في شؤونه الداخلية، وزيادة الاستقطاب الطائفي والقومي فيه، لهذا فان سياسة التعاون الحذر ستحافظ على الأمن واستقرار والسلام في العراق، وتوفر له مساحة واسعة للتحرك بحرية في محيطه الاقليمي والدولي.
- لقد مرّ العراق بالكثير من الازمات والمشاكل ما دفعه الى فقدان دوره ونفوذه الاقليمي الذي كان يتمتع به سابقا، الامر الذي فسح المجال لدول اقل منه امكانية وقدرة من ان تتقمص ادواراً اقليمية وتتدخل في شؤون العراق ودول اخرى في المنطقة، وقد ادى تدخلها الى حدوث ازمات كبرى في المنطقة العربية، لذلك فان اتباع العراق لسياسة مستقلة وقوية، وموقفه الحالي في مجابهة الارهاب وتحرير اراضيه بإمكانياته الذاتية، واعادة بناء قواته المسلحة، واعادة دوره العربي والاقليمي المنضبط والمتوازن، سوف يعيد للمنطقة استقرارها وامنها ايضاً.
- عدم تحمل التكاليف في الانحياز الى محور معين في صراعات المنطقة، وان يكون خارج أي مواجهة تحدث بين دول المنطقة او بين احدى دوله مع روسيا او الولايات المتحدة، وتجنب الخسائر في ارضه وشعبه.

وفي هذا المشهد يتوجب على العراق العمل على اعادة بناء قوته اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وتكنولوجياً وحضارياً، للعودة الى مكانته كونه قوة اقليمية فاعلة عبر توظيف قدراته الاستراتيجية، كما ياتي:

– استثمار ارتفاع اسعار النفط العراقي وزيادة الانتاج لمصادر الطاقة الاخرى من الغاز الطبيعي والمعادن.

– الاستفادة من دعم القوى والمنظمات الدولية في سبيل تعزيز استقرار العراق مثل الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، الصين وهذا يعتمد على دور العراق في الساحة الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وقدرته على تطوير سياسة خارجية ديناميكية ومستقلة.

– تمكن العراق من اقامة توازن سياسي ومجتمعي محلي، عبر اتفاق مستدام بين مجتمعاته العرقية والدينية، وبفضل سياسات الجهات الفاعلة الدولية، وان يحصل جميع فئات المجتمع على تمثيل سياسي عادل في جميع مؤسساته. [٦٢]

– فضلاً عن تعاون العراق المتوازن ازاء المحاور الاقليمية والدولية والحياد مع الاعداء، يمكن للعراق ان يتولى قيادة مشاريع مصالحة او تهدئة للصراعات بين اطراف المحاور المتصارعة، وهو قادر على ذلك، وبما يمنح العراق القدرة على دفع التأثيرات السلبية لتلك الصراعات على العراق من جهة، وبما يمنحه كذلك دوراً اقليمياً ودولياً رائداً في سياساته المتوازنة والتصالحية من جهة ثانية. [٦٣]

ومما لاشك فيه، إن تحقيق العراق التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، سيسهم في بناء عراق مستقر وأقوى بالنسبة للقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي ترتبط معه باتفاقيات استراتيجية، والصين بعدّها فاعلاً رئيساً يثير وجوده في العراق اضطرابات سياسية وطائفية مما قد يفعله الفاعلون الآخرون، ونظراً لأن الصين تعد أقل مشاركة في العداوات العرقية والدينية في العراق من الجهات الفاعلة الإقليمية (مثل إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا) أو الدول الدولية (مثل الولايات المتحدة وروسيا)، فإن الصين تمثل أيضاً قوة محتملة لتحقيق الاستقرار السياسي.[٦٤] وبذلك فان تبني العراق لهذا المشهد يضمن له مستقبلاً سياسياً وطنياً ديمقراطياً، ويعدّ انموذجاً للتعاون الاقليمي الايجابي وبناء السلام والاستقرار في المنطقة ايضاً، عبر رفضه للتدخلات الخارجية، والتخلي عن دور الوكيل لأي قوى اقليمية او دولية، ويتبنى سياسات متوازنة ومسالمة بشان الاقليات الدينية والعرقية، والنزاعات الاقليمية، فضلاً عن القضاء على الفساد وتبني الاصلاح السياسي والمجتمعي.

الخاتمة

وفي خلاصة هذه الدراسة يمكننا القول، أن الصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط تتجه نحو تغيير خريطته بصفة عامة لاسيما الدول التي فقدت مكانتها وسيادتها، وستترك تأثيراً سلبياً فيها ينعكس على واقعها الامني وطبيعة التعايش المجتمعي فيها؛ بسبب الترابط الجغرافي والتاريخي والقومي والديني الذي يجمع مجتمعات الشرق الاوسط، مما يؤدي الى سرعة التأثر بالازمات الاقليمية التي تنشأ في الدول المجاورة، كما هو الحال في تأثر العراق بالحراك الشعبي العربي عام ٢٠١١، وكذلك تأثره بالازمة السورية ودخول داعش الى اراضيه. فضلاً عن ذلك عدم قدرته على ردع تدخلات القوى الاقليمية والدولية في شؤونه المحلية، الامر الذي انعكس سلباً على واقع امنه المجتمعي واعاقة تحقيق السلام والاستقرار فيه.

كما إن القوى الاقليمية والدولية تتحسب لمرحلة جديدة في ضبط علاقاتها في مراكز نفوذها الحيوية ومنها العراق لمواجه التهديدات والحفاظ على نفوذها ومصالحها، وضمن المشاهد المستقبلية التي تم تقديمها نرى ما يأتي:

- ان مستقبل العراق ليس مرهوناً بتأثير البيئة الاقليمية والدولية فقط، بل بتغيير بيئته المحلية ايضاً، فان استمر في علاقات الاندماج الكامل ضمن بيئته الخارجية، وتحمل مسؤوليات اكبر من قدراته، فانه سيترك تأثيرات سلبية مستدامه في امنه المجتمعي وفي تحقيق السلام.

- في حال تبنى العراق خيار التغيير نحو مشهد الانفتاح الجزئي او مشهد التعاون المرتكز على التوازن الاستراتيجي، فان ذلك سيترك تاثيراً ايجابياً في مستقبل امنه وبيئته المحلية والاقليمية، وسيؤدي الى ان يصبح العراق مؤثراً وفاعلاً في بيئته الاقليمية والدولية.

- إن مستقبل العراق بحاجه ملحة أيضاً الى تبني مشهد الانفتاح الجزئي والانكفاء على ذاته لاعادة بناء قدراته وقوته واستعادة مكانته اقليمياً ودولياً، حتى

يكون قوة استراتيجية موازنة للقوى الاقليمية المجاورة، ثم يتحول نحو مشهد التعاون الايجابي ليكون خارج كل اطر التهديد والتأثر بالقوى والازمات الاقليمية والدولية.

الهوامش والمصادر

(١) بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٢٢١.

(٢) وليد عبد الرحمن إسماعيل وستار جبار كاظم، الأمن الاجتماعي ومقوماته في المنظور القرآني، مجلة كلية التربية، العدد الثامن عشر، جامعة واسط، العراق،٢٠١٥، ص ٧٧.

(٣) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.

(٤) القران الكريم، سورة النحل، الاية ١١٢.

(٥) تقرير الأمم المتحدة، الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على الرابط: http://www.iq.undp.org/content

(٦) بوعلام برزيق، المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك، مجلة نون بوست، ١٨-٩-٢٠١٧، على الرابط: http//:www.noonpost.org/content/2017

(٧) القران الكريم، سورة هود، الاية ٤٨.

(٨) القران الكريم، سورة الحجر، الاية ٤٦.

(٩) القران الكريم، سورة الانفال، الاية ٦١.

(١٠) اسماعيل ابا بكر علي، السلام في الاسلام في كتاب: رؤية دينية للتسامح والسلام، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، العراق، ٢٠١٢، ص ص ٨١-٨٢.

(١١) للمزيد ينظر: سامي ابراهيم الخزندار، ادارة الصراعات وفض المنازعات، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، قطر، ٢٠١٤، ص ٥.

(12) Merry King, Teaching Model- Non Violent Transforming for the conflict, UNPEACE,2005, p.20.

(13) United Nations, Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, United Nations, Department of peacekeeping operations- Department of field support, 2008, Available on the link: http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/peace-and-security

(١٤) حاتم بابكر هلاوي تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي في ظل التعددية، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٢، ص ١١.

(١٥) وليد عبد الرحمن إسماعيل وستار جبار كاظم، ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٦-٨٨.

(١٦) للمزيد ينظر: مجيد الكرخي، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج، الاردن، ٢٠١٧، ص ص ١٨-٢٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(18) Andrew Snow, Iraq's Impasse with Kurds Puts Post-ISIS Stabilization at Risk, The United States Institute of Peace, https://www.usip.org/index.php/publications/2018.

(19) Sarhang Hamasaeed; Elie Abouaoun; Garrett Nada, As Iraq Prepares for Elections, Iran's Influence Looms Large, The United States Institute of Peace, Available on the link: https://www.usip.org/index.php/publications/2018/05/iraq-prepares-elections

(٢٠) مجموعة باحثين، الحرب الطائفية في المشرق العربي، مركز ابحاث المستقبل، بيروت، ٢٠١٧، ص ص ٥٤-٥٥.

(٢١) بوعلام برزيق، المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك، مجلة نون بوست، ١٨-٩-٢٠١٧، بحث منشور على الرابط:

www.noonpost.org/content/2017

(٢٢) مصطفى صلاح، اتفاق منبج ومستقبل العلاقات التركية الأمريكية، المركز العربي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٨، ص ٦.

(٢٣) مجموعة باحثين، حدود جوالة: تحولات جغرافيا الصراع في الشرق الاوسط، مجلة سياسات، العدد ١٠١، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، ٢٠١٦، ص ٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢.

(٢٥) مايكل نايت، الحدود الرخوة والصراع في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني، بحث منشور على الرابط:

https://elbadil-pss.org/2017/02/14

(26) Sarhang Hamasaeed; Elie Abouaoun; Garrett Nada, Op, Cit, p 5.

(٢٧) مايكل نايت، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(28) Hon. Gary hart, Gray Zone Conflict, the International Security Advisory Board (ISAB), Washington, 2017, p .5.

(٢٩) مايكل اوترمان وريتشارد هيل وبول ويلسون، محو العراق-خطة متكاملة لاقتلاع العراق وزرع آخر، ترجمة: انطوان باسيل شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ص ١٥-١٦.

(30) Global Peace Index ٢٠١٨: The world is less peaceful today than at any time in the last decade, GPI Report, 2018, http://economicsandpeace.org

(31) Global Peace Index 2017: The global economic impact of violence, The Institute for Economics and Peace (IEP), p 60.

(32) Global Peace Index 2017: Global-Terrorism-Index, The Institute for Economics and Peace (IEP): http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/11/-2017.pdf

(٣٣) الجيوسياسية: هو مصطلح يركز على الجغرافية والاقتصاد والديموغرافية السياسية والسياسة الخارجية للدولة أو البلد أو المنطقة وادائها السياسي في بعديها المحلي والجيوبوليتيكي، وإدارة الموارد وتوظيفها واستدامتها، بما يحقق امن الدولة داخلياً واقليميا

ويعزز سيادتها ويحقق اهدافها العليا. وهناك علاقة تبادلية قوية بين التغيرات الجيوسياسية والجيوستراتيجية، فالمتغيرات الجيوسياسية لها تأثير مباشر وغير مباشر في المجال الجيوستراتيجي الدولي، ومن جهة أخرى فالمتغيرات الجيوستراتيجية لها انعكاس واسع على القضايا الجيوسياسية اقليمياً ومحلياً، وقد تمهد الطريق لتغيرات داخلية جوهرية في قدرات وسياسات الدول. وتركز الصراعات الجيوسياسية على الخلافات والمنافسات المتعلقة بتلك العوامل، وقد كان العراق كدولة في حالة دائمة من الأزمات والصراعات منذ عام ١٩٧٩ التي اتخذت أشكالاً ومستويات مختلفة من الجدية، مثل المنازعات الناشئة عن التأثيرات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية / الثقافية اقليمياً ودولياً. المصدر:

Doretta Bancroft, Geopolitical Conflict, Available on the link: https://prezi.com/and_j9yh_h7l/geopolitical-conflict/26January2016

(34) Sarhang Hamasaeed; Elie Abouaoun; Garrett Nada, Op, Cit, p.4.

(٣٥) دينيس روس، الانفجار القادم في الشرق الأوسط، تحليل السياسات، "نيويورك ديلي نيوز" معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى٢٠ أيار ٢٠١٨، ص١٢.

(36) Yixiang Xu, Evolving Sino-Russian Cooperation in Syria, The United States Institute of Peace: https://www.usip.org/publications/2017/10/evolving-sino-russian-cooperation-syria

(37) Fred Strasser, How to Foster Peace in Iraq After ISIS, The United States Institute of Peace, Available on the link: https://www.usip.org/index.php/publications/2017/02

(٣٨) تقرير مديرية الدراسات الاستراتيجية، خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال أفريقيا(جداول وخرائط)، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠١٦، ص ص ٧-١٠.

(٣٩) إيلاف راجح هادي، التحديات الأمنية التي تواجه الامن الوطني العراقي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد ٣، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص ٦.

(٤٠) تصريح الرئيس اردوغان، قناة العالم على الرابط:

http://www.alalam.ir/news2016/October/19

(٤١) بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق-الجارين الحائرين، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، العراق، ٢٠٠٨، ص ٢٣٨.

(٤٢) للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، الحرب الطائفية في المشرق العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٤-٥٥.

(٤٣) مجموعة باحثين، كنوز العراق، دار اراس للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٢، ص ص ٧٠-٧٣.

(٤٤) سد إليسو: هو سد ميولي تم انشاؤه على نهر دجلة بالقرب من قرية إليسو وعلى طول حدود محافظة ماردين وشرناق في تركيا، وهو واحد من ٢٢ سداً ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول الذي يهدف لتوليد الطاقة الهيدروليكية، والتحكم في الفيضان وتخزين المياه، وتوفير الطاقة الكهربائية بمقدار ١.٢٠٠ م، وبعد افتتاحه في حزيران ٢٠١٨ ادى الى تقليل واردات مياه النهر بنسبة ٦٠% انخفاض كميات المياه من ٢٠ مليار م٣ إلى ٩ مليار م٣، الأمر الذي انعكس بدوره على جميع السكان القاطنين على حوض النهر لاسيما في الواقع العراقي وأمنه الانساني والاقتصادي والصحي والبيئي. للمزيد ينظر: سعيد عبد الرازق، أزمة مياه حادة في العراق بسبب سد إليسو التركي، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٤٤٣٢، الرياض، ٠٣ يونيو ٢٠١٨، ص ٣.

(45) Frederic Wehrey, Dalia Dassa Kaye, Jessica Watkins, Jeffrey Martini, Robert A.Guffey, The Iraq effect : the Middle East after Iraq War, RAND Corporation, Library of Congress, United States, 2010, p.85.

(٤٦) مازن الرمضاني، العراق المنهك.. مسرح الصراعات الإقليمية والدولية، صحيفة العرب، العدد ١٠١٠٣، لندن، ٢٠١٥/١١/٢٠، ص٧.

(47) Sarhang Hamasaeed; Elie Abouaoun; Garrett Nada, Op. Cit, p.7.

(٤٨) أنتوني كوردسمان، الاندفاع التدريجي: استراتيجية الولايات المتحدة في العراق وسوريا للمدة ٢٠١١ – ٢٠١٥، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، ٢٠١٤، ص ص ٥-٦.

(٤٩) ينظر: اسامه مرتضى باقر، سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٦، ص ص ١٠١-١٠٣.

(٥٠) نقلاً عن: إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٥٢) فرناندو أغويار، إيران والحروب بالوكالة في الشرق الأوسط، مركز بروكسل الدولي، بحث منشور على الرابط:

https://www.bic-rhr.com/ar2016

(٥٣) اسامه مرتضى باقر، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٥-١٠٦.

(٥٤) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٥٥) ينظر: حيدر علي حسين، اتجاهات العراق المستقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦١، المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٨، ص ص ١٣-١٤.

(٥٦) محمد ميسر المشهداني، ازمة العراق المالية وسياسات صندوق النقد الدولي-دراسة في استراتيجية العراق الاقتصادية لمواجهة ازمته، مؤتمر البيان السنوي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٧، ص ٦٠.

(57) Riccardo Redaelli,IRAQ In The Year 2023, Wikistrat next Generation Strategy, 2013, p5.

(٥٨) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٥٩) محمد السعيد إدريس، الانتخابات العراقية ٢٠١٨- حدود التنافس العربي – الإيراني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص٣-٤.

(٦٠) مجدى صبحى، عرض تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٢.

(٦١) حمد جاسم محمد، سياسة العراق تجاه الصراعات في الشرق الاوسط، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، بحث منشور على الرابط:

www.fcdrs.com2017/February/22

(62) Riccardo Redaelli, Op. Cit , pp. 6-8.

(٦٣) حمد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(64) Riccardo Redaelli, Op. Cit, pp.6-8.